الفَصْلُ السَّادِسُ

تجارب دولية

من الواضح أن النظام التعليمي في أي بلد لا يظهر من العدم. إنه نتاج معقد لقوى التاريخ والثقافة، وهو (أي النظام التعليمي) متجذر في التركيبة المؤسساتية للمجتمع والدولة[1]. في بلدان مثل اليابان وكوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة أدت الدولة دورًا محوريًّا في تطوير الاقتصاد والصناعة في أثناء العمليات الكثيفة والمركزة لبناء الدولة. حيث أسهم نظام التعليم في عملية التطوير بوصفه أداة لبناء المهارات وبناء الأفراد. وقد احتاجت الدولة إلى التدخل بشكل متكرر لرفع كفاءة التنسيق بين التحول الصناعي والتعليم حيث أسهمت جهودها في تحقيق النمو الاقتصادي السريع في شرق آسيا. عمل نظام التعليم في هذه البلدان على تهيئة البيئة المناسبة لبناء الفرد على المستوى الأخلاقي والقيمي بوصفه سمة من سمات التعليم في هذه البلدان[2]. هذا الفصل يغوص في أعماق تجارب بعض الدول الآسيوية في الاستثمار في برامج الابتعاث والدراسة في الخارج ليحاول استنتاج العبر واستنباط الدروس من هذه التجارب التنموية المميزة.

الصين

تهدف سياسة الابتعاث في الصين، العملاق الاقتصادي العالمي، إلى خدمة الوطن والإسهام في تنميته. والصين هي أكبر بلد في العالم يبعث الطلاب للدراسة في الخارج، وقد أقامت علاقات تبادل وتعاون تعليمي مع 145 بلدًا حول العالم[3]، وعام (1998م) قالت نائبة وزير التربية والتعليم الصينية وي يوي: «قبل عشرين عامًا كانت الصين تنتظر نهوض كل شيء خرب فيها من جديد، وكانت أراضيها تشهد موجة الإصلاح والانفتاح وفي تحديد الأعمال الحيوية كانت المهمة الأولى تطوير التعليم والعلوم والتكنولوجيا وإعداد المتخصصين الذين تحتاج إليهم الدولة بأسرع وقت ممكن، وانطلاقًا من هذا الواقع أكد الرفيق دنغ شياو بينغ بنفسه على أعمال العلوم والتكنولوجيا والتعليم ،واتخذ قرارًا مهمًّا، وهو زيادة عدد الطلاب المبعوثين للخارج، وهكذا فإن الانغلاق لم يكن طريق الصين أمام الاختيار التاريخي»[4].

وقد لاحظت الحكومة الصينية في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي تخلف بعض المبتعثين عن العودة، فقررت تشجيعهم على العودة عبر تطبيق سياسات متعددة تدعم البحوث العلمية للمبتعثين العائدين إضافة إلى منح الذين يريدون إقامة مشروعات في الصين شروطًا

تفضيلية، وعام (1996م) طبقت السياسة الجديدة للدراسة في الخارج على نفقة الدولة، التي تنص على أن يتقدم الفرد بالطلب، ثم يقوم الخبراء بتقييم المتقدمين واختيار الأفضل، ويلي ذلك توقيع عقد بين الطرفين بحيث يتحمل الطالب التعويض في حال مخالفة الاتفاق، ومنذ تطبيق هذه السياسة بلغت نسبة العائدين أكثر من (90) في المئة[5].

وللصين تجربة مميزة لتوثيق علاقة طلابها الدارسين في الخارج بوطنهم وتوجيه بحوثهم ومشروعاتهم الدراسية نحو خدمة الصين وتنميتها في المجالات الاقتصادية والطبية والتعليمية، فعام (1997م) بدأت وزارة التربية والتعليم) الجهة المشرفة على الطلاب الدارسين في الخارج(خطة أشعة الربيع، التي تهتم بتوفير الظروف الملائمة لإرشاد الطلاب لخدمة البلاد بأساليب مختلفة، وخلال أقل من عامين ساعدت هذه الخطة أكثر من (600) طالب على العودة للصين «لحضور الاجتماعات الأكاديمية المهمة والاشتراك في البحوث التعاونية للمشروعات المهمة العلمية والتعليمية للدولة، والاشتراك في بناء القواعد الوطنية للبحوث العلمية، وتدريب الأكفاء، وتدريب حاملي شهادات الدكتوراه بصورة مشتركة، والتعاون في استثمار الصناعات ذات العلوم والتكنولوجيا وتوسيع السوق الدولية»[6].

وبحسب إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم

والثقافة (اليونسكو)[7]، تُعدّ الصين الدولة الأولى في العالم في أعداد الطلاب الدارسين في الخارج حيث بلغ عدد الطلاب الصينيين الدارسين في الخارج لعام (2016م)، (801.187) طالبًا. وهي الأولى وبفارق كبير عن الدولة التي تليها، الهند، التي يبلغ عدد طلابها في الخارج (255.030) طالبًا، ويتوجه نحو ثلث الطلبة الصينيين الدارسين في الخارج للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما يتوجه الثلث الآخر إلى كلٍّ من أستراليا وبريطانيا، واليابان بنسبة تقارب 10 في المئة لكل دولة، ويتوزع الباقون على باقي دول العالم.

وبالنسبة إلى الابتعاث للولايات المتحدة الأمريكية، فقد بدأ متقطعًا منذ خمسينيات القرن الماضي، لكنه تسارع في نهاية السبعينيات، وقد أصبحت الصين الدولة الأولى في أعداد الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام الدراسي (1989/88م) وحتى عام (1995/94م) حيث سبقتها اليابان، لتعود الكرة مرة ثانية للصين عام (1999/98م) وتستمر عليها حتى عام (2002/01م)، ومنذ عام (1999/98م)، فقد حافظ الطلاب الصينيون على نسبة لا تقل عن 10 في المئة من مجموع أعداد الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ عددهم (67723) طالبًا في الجامعات الأمريكية، وذلك للعام الدراسي (2007/06م)،

ثم استمر بزيادة سنوية كبيرة تصل إلى 25 في المئة سنويًّا ليصل في عام (2012/2011م) إلى (194.029)، ثم ليقفز إلى (350.755) طالبًا عام (2017/2016م)، أي إن أعدادهم تضاعفت أكثر من خمس مرات خلال عشرة الأعوام الأخيرة، وبذلك أصبحت نسبتهم (32.5) في المئة، أي إن واحدًا من كل ثلاثة طلبة أجانب في الولايات المتحدة الأمريكية هو صيني. يدرس نحو (41) في المئة من الطلبة الصينيين في الولايات المتحدة في مرحلة البكالوريوس، بينما يدرس منهم في مرحلة الدراسات العليا (37) في المئة، كما في تقرير الأبواب المفتوحة لعام 2017م[8].

اليابان

أما في اليابان، فإن بداية انفتاحها على التعليم الغربي تعود إلى عام 1868م عندما أدى الإمبراطور ميجي Meiji اليمين الدستورية، حيث قال: «إن المعرفة سوف يبحث عنها ويقتفى أثرها في كل أنحاء العالم»(9)، وبحسب بوشامب، فقد اتخذ تنفيذ هذا المبدأ شكلين رئيسين: الأول، ابتعاث مئات الطلاب اليابانيين الشباب إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، وفرنسا، وألمانيا، بهدف تعلم أسرار التكنولوجيا الغربية والإنتاج. والثاني، دعوة آلاف الخبراء الأجانب إلى اليابان بمرتبات مغرية لمساعدة اليابانيين على إنشاء المعاهد

والمؤسسات والمصانع، إضافة إلى بناء شبكات للسكك الحديدية، والاستفادة من خبراتهم في وسائل الزراعة الحديثة وأساليبها[10].

وقد قسم سكران[11] مسيرة التطور التكنولوجي والصناعي في اليابان إلى أربع فترات:

1. فترة الإعداد لتحديث وتصنيع المجتمع الياباني (1868-1886م). وفي هذه الفترة تم وضع القواعد والأسس التي ساعدت على الانطلاق في عمليات التحديث والتصنيع التي قام بها الإمبراطور ميجي، الذي أصبح أحد الزعماء الإصلاحيين البارزين في تاريخ العالم، وقد تم ابتعاث مئات الطلاب اليابانيين للخارج للدراسة في هذه الفترة، وتم الاهتمام بترجمة المصطلحات العلمية والتكنولوجية إلى اللغة اليابانية، والحصول على الآلات والمعدات اللازمة لوضع أسس الصناعة الحديثة في اليابان.

2. فترة الانطلاق في تحديث وتصنيع المجتمع الياباني (1886-1914م). وفي هذه الفترة قامت مؤسسات التعليم العالي بدور كبير في تطوير التكنولوجيا والصناعة عبر كليات التقنية، التي يبلغ عددها في ذلك الوقت 17 كلية.

3. فترة بناء المجتمع الياباني والإنتاج التكنولوجي والصناعي (1914-1945م). وفي هذه الفترة أصبحت اليابان دولة

منتجة للتكنولوجيا بعد أن كانت مقلدة لتكنولوجيا الغرب، وتم التوسع في إنشاء الجامعات ليصبح عددها (46) جامعة عام (1930م) بعد أن كان عددها ثلاث جامعات فقط. وفي عام واحد فقط (1935م (أنشئت سبع جامعات دفعة واحدة، وهي جامعات خاصة بالعلوم والتكنولوجيا.

4. فترة إعادة بناء المجتمع الياباني وتقدمه التكنولوجي والصناعي ما بعد (1945م). وفي هذه الفترة شهد النظام التعليمي كثيرًا من التغييرات التي جعلت منه نظامًا يختلف اختلافًا جذريًّا عما كان عليه، وذلك في فلسفته وأهدافه ومحتواه ووسائله وطرق إدارته، وبعد حصولها على الاستقلال عام (1952م)، بدأت اليابان في إعادة البناء من جديد، ولم يكد ينتهي عقد الخمسينيات إلا واليابان تشهد نموًّا واسعًا في جميع المجالات.

والخلاصة أن نهضة اليابان الاقتصادية والصناعية لم تحدث فجأة بعد الحرب كما يتصور كثير من الناس، وإنما تعود جذورها إلى عام (1868م) عندما قرر الإمبراطور ميجي مد الجسور مع الغرب والاستفادة من الخبرة الغربية في تطوير بلاده وتحديثها، وذلك عن طريق ابتعاث الطلاب اليابانيين واستقدام الخبراء الأجانب. لقد كونت تلك الفترة قاعدة علمية صلبة مكنت اليابان من النهوض سريعًا بعد الحرب، والسير في

طريق التقدم والتنمية حتى أصبحت الصناعات اليابانية اليوم تفوق الصناعات الغربية جودة ومتانة وقبولًا لدى المستهلك.

إن أحد الدروس المستفادة من التجربة اليابانية هو أهمية الاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية، والانفتاح المدروس على الثقافات الأجنبية. لقد مدت اليابان الجسور مع الغرب، وتعاملت معه تعامل التلميذ مع أستاذه، تعامل المتعطش للعلم والمعرفة، حتى استطاع هذا التلميذ أن يضيف، ويبدع، ويبتكر، بل ويتفوق على أستاذه. إن اليابان بلد ذو موارد طبيعية نادرة، ومر بحروب طاحنة قضت على الأخضر واليابس ومع ذلك فإن التجربة اليابانية برهنت على أن معيار التقدم والرقي ليس في امتلاك الثروات الطبيعية، وإنما في امتلاك الإنسان القادر على التغير نحو الأفضل والقادر على التخطيط السليم، والقادر على الاستفادة المثلى من الإمكانيات المتاحة، والتعامل معها بعقلية واعية، واستغلالها استغلالًا أمثل من أجل الرقي والتقدم، «فالعبرة ليست بمقدار ما تملكه الأمة من ثروات، وإنما بمقدار ما تملكه من قوة بشرية قادرة على تحويل هذه الثروات إلى قوة دفع نحو الرقي والتقدم»[12].

بحسب إحصاءات اليونسكو، فقد بلغ عدد الطلاب اليابانيين الدارسين في الخارج لعام (2016م)، (30.179) طالبًا، يتوجه نحو نصفهم للدراسة في الولايات المتحدة

الأمريكية، فيما يتوزع الباقون على دول مثل: بريطانيا وألمانيا، وأستراليا، وفرنسا، وكندا[13].

وبالنسبة إلى الابتعاث للولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت اليابان الدولة الأولى في أعداد الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام الدراسي (94/1995م)، وحتى العام (98/1999م)، وقد كانت أعداد الطلبة اليابانيين تزيد على (40) ألفًا في الأعوام (00/2001م) إلى (04/2005م) قبل أن تبدأ في الانخفاض التدريجي حتى أصبحت في العام الدراسي (16/2017م) في المرتبة الثامنة[14].

وبحسب تقرير الأبواب المفتوحة Open Doors لعام 2017م بلغت أعداد الطلاب اليابانيين لعام 16/2017م (18.780)، يدرس نحو نصفهم في مرحلة البكالوريوس (48.4) في المئة، فيما تبلغ نسبة طلاب الدراسات العليا نحو (15.8) في المئة (15).

كوريا

وفي جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية)، البلد الفقير في موارده الطبيعية والمصنف ضمن أفقر ثلاث دول في آسيا في منتصف القرن الماضي، أصبح اقتصادها الآن في المرتبة الثالثة بين أكبر الاقتصادات في قارة آسيا، بعد اليابان والصين، وفي المرتبة الثانية عشرة بين أكبر اقتصادات العالم، وقد

بلغت قيمة الصادرات الكورية عام (2011م) 556 مليار دولار أمريكي، معظمها من السيارات والآلات المصنعة والتكنولوجيا، وفي حديث لجريدة (الحياة) يؤكد نائب رئيس شركة إل جي LG العملاقة ديفيد بارك أن بلاده «تنبهت منذ السبعينيات إلى أن التعليم هو مفتاح الانطلاق الاقتصادي والتنمية»[16].

وقد درس رشاد[17] التجربة الكورية في التعليم والتنمية، وخلص إلى أهمية الاهتمام بالعنصر البشري، وليس الاقتصار على العناصر المادية للثروة، ذلك أن العنصر البشري هو الفاعل الأول في التنمية، وهو الثروة الحقيقية والأساسية اللازمة، وهو القادر على الاستجابة لتحديات الطبيعة من والظروف الجغرافية الصعبة والنقص في الثروة المادية.

وتأتي كوريا الجنوبية في الترتيب الرابع عالميًّا في أعداد الطلاب الدارسين في الخارج بعد الصين والهند وألمانيا، حيث بلغ عدد الطلاب الكوريين الدارسين في الخارج لعام (2016م)، (108.047) طالبًا، ويتوجه نحو نصفهم للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، فيما اختار نحو عشرهم الدراسة في اليابان، ويتوزع الباقون على ألمانيا، وأستراليا وبريطانيا، وكندا، وفرنسا، ونيوزيلندا، وغيرها[18].

وتُعدّ كوريا الجنوبية في طليعة الدول التي ترسل طلابها للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث حافظت على

المركز الثالث فترة طويلة، وبحسب تقرير الأبواب المفتوحة Open Doors لعام (2017م)، فإنه يدرس في الولايات المتحدة الأمريكية (58.663) طالبًا كوريًّا، وذلك للعام الدراسي (2017/16م)، نحو (28) في المئة منهم في مرحلة الدراسات العليا، بينما (51) في المئة منهم في مرحلة البكالوريوس[19].

ماليزيا

وبالنسبة إلى ماليزيا، الدولة المسلمة الناهضة التي يقترب عدد سكانها من سكان المملكة العربية السعودية، وتحقق نموًّا سنويًّا مستمرًّا في اقتصادها الوطني منذ عام (1970م) بمعدلات تتراوح في المتوسط بين سبعة وثمانية في المئة، وتنتج وتصدر المنتجات التقنية والإلكترونية عالية الجودة، أصبح اقتصادها أحد الاقتصادات القائمة المبنية على المعرفة Knowledge based economy وكانت ماليزيا بقيادة مهاتير محمد قد وضعت لنفسها عام (1990م) خطة طموحة لكي تصبح دولة صناعية متقدمة بحلول عام (2020م)، وها هي تسير بخطى واثقة نحو تحقيق هذا الهدف.

وقد بدأ الماليزيون منذ منتصف القرن الماضي بالتعاون التعليمي مع أستراليا خلال ما يعرف بخطة كولومبو (Colombo Plan)[20]، وللدلالة على اهتمام الماليزيين ببرامج الدراسة في الخارج، يكفي أن نعلم أن مجموع الطلاب

الماليزيين الذين درسوا في أستراليا ،والتحقوا بجامعاتها ومعاهد التعليم فيها منذ منتصف القرن الماضي يبلغ نحو ربع مليون طالب ماليزي، وقد بدأت الحكومة الماليزية أخيرًا بدعوة كثير من الجامعات الأسترالية لفتح أقسام لها في ماليزيا[21].

وتُعدّ ماليزيا من الدول التي ترسل أعدادًا كبيرة من طلابها للدراسة في الخارج بالمقارنة مع عدد طلابها في مرحلة التعليم العالي، إذ يبلغ نسبة الطلاب الدارسين في الخارج إلى مجموع عدد طلاب التعليم العالي فيها (7.9) في المئة، وقد بلغ عدد الطلاب الماليزيين الدارسين في الخارج لعام (2016م)، (64.480) طالبًا، يتوجه نحو نصفهم للدراسة في كلٍّ من بريطانيا وأستراليا، بحسب الأعداد (15.583) و(14.967) على التوالي، ويتوزع الباقون على الدول الأخرى[22].

وبحسب تقرير الأبواب المفتوحة Open Doors لعام (2017م)، يبلغ عدد الطلاب الماليزيين الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية للعام الدراسي (2017/16م) (8274) طالبًا، يدرس نحو (15) في المئة منهم في مرحلة الدراسات العليا، ونحو (68) في المئة منهم في مرحلة البكالوريوس[23].

قدم هذا الفصل نبذة موجزة عن تجارب أربع دول آسيوية في الاستثمار في التعليم والتدريب والابتعاث، ولعل الدرس المهم الذي يمكن استخلاصه من التجارب التنموية

لهذه الدول هو أهمية الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة وتجاربها، والانفتاح المدروس على علومها وثقافتها، وقد رأينا الدور الكبير الذي أولته هذه الدول الآسيوية للتعليم والتدريب والابتعاث خلال العقود الماضية، التي تجني اليوم نتائج استثمارها المدروس ثورة تكنولوجية ونهضة اقتصادية وصناعية كبرى. لقد عاد طلاب هذه الدول إلى بلدانهم مسلحين بالعلم والخبرات والمهارات الضرورية، فأسهموا في نهضتها وتقدمها. إن نهضة هذه الدول «لم تقم على أساس المواد الخام والثروات الطبيعية كأساس لإحداث التنمية الاقتصادية، بل كانت –ولا تزال– العناية بالإنسان وتنمية الثروة البشرية، وإتاحة الفرصة للعامل البشري للإبداع والمشاركة الواعية سر نجاح هذه الدول، بل ولا مبالغة في القول: إن العنصر الأساسي والركن الرئيس في هذه الانطلاقة الاقتصادية هو العناية الفائقة بالتعليم أولًا والتدريب ثانيًا»[24]. الفصل التالي يستعرض التجربة السعودية في الابتعاث ابتداء من عام 1927م.

المراجع

1. Education and Skills Development in the Transformation of South Korea: Some Lessons for Africa, John McKay, Global Best Practice, Report 2, 2005, South African Institute of International Affairs, Johannesburg.
2. The developmental State and Educational Advance in East Asia, Masaki Abe, Research Note, Educate~, Vol.6, No.1, 2006.
3. هوان، سو شياو (2001م). التعليم الصيني: الإصلاح والابتكار والتجديد. ترجمة: فريدة وانغ فو. دار النشر الصينية عبر القارات.

4. المرجع السابق، ص116.
5. المرجع السابق.
6. المرجع السابق، ص122.
7. UNSECO Institute of Statistics, Global flow of tertiary–level students – website: http://data.uis.unesco.org/ Data extracted on 19 Jan 2018.
8. Institute of International Education (2017), Open Doors Report on International Educational Exchange. – website: www.iie.org Data extracted on 19 Jan 2018.
9. بوشامب، إدوارد (1985م). التربية في اليابان المعاصرة. ترجمة وتعليق: محمد عبدالعليم مرسي. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ص25.
10. المرجع السابق.
11. سكران، محمد محمد (2001م). التعليم والتقدم التكنولوجي والصناعي (التجربة اليابانية). القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
12. المرجع السابق. ص121.
13. UNSECO Institute of Statistics, 2018. Previous resource.
14. Institute of International Education (2017), Previous resource.
15. Previous resource.
16. أبو غزالة، دلال (6 أغسطس، 2005م). التعليم والتقنية والتصنيع وراء تقدم كوريا الجنوبية. جريدة الحياة.
17. رشاد، عبدالناصر (1997م). التعليم والتنمية الشاملة: دراسة في النموذج الكوري، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي.
18. Global Education Digest 2017, Previous resource.
19. Institute of International Education (2017), Previous resource.
20. لمعرفة المزيد عن خطة كولومبو Colombo Plan، يمكن زيارة موقعها على شبكة الإنترنت : www.colombo–plan.org.
21. Australian government (2006), Department of Foreign Affairs and Trade, Malaysia country brief. Data extracted on 1 August 2006. http://www.dfat.gov.au/geo/malaysia/malaysia_brief.html.
22. Global Education Digest 2017, Previous resource.
23. Institute of International Education (2017), Previous resource.
24. حجي (1995م)، كما في: رشاد، عبدالناصر (1997م). التعليم والتنمية الشاملة: دراسة في النموذج الكوري، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي. ص123.

بأن توفد البعثة السعودية الأولى إلى مصر، وكان عدد أفرادها 14 طالبًا، والملاحظ أن الابتعاث بدأ في وقت مبكر جدًّا من مرحلة التأسيس، إذ بدأ بعد ثلاث سنوات فقط من دخول الملك عبدالعزيز مكة المكرمة، وقبل توحيد المملكة العربية السعودية بخمس سنوات، ما يدل على اهتمام الملك عبدالعزيز بالتعليم، ورغبته الجادة في نشر العلم، وهذه الرغبة إنما تعبر عن بعد نظره وإدراكه الواسع لطبيعة الدين الذي حث على طلب العلم والرحلة إليه، وتعبر عن فهم دقيق لدور التعليم في النهضة والتنمية[1].

ولبدء الابتعاث في المملكة العربية السعودية قصة شائقة رواها المؤرخ عبدالقدوس الأنصاري مؤسس مجلة المنهل[2]، حيث ذكر أن ثلاثة شبان أصدقاء هم عبدالوهاب آشي، ومحمد سعيد العمودي، ومحمد بياري تناقشوا في مسألة النهوض بالبلد ودور التعليم فيه، ورأوا أن أحد أهم الأسباب الموصلة له هو الابتعاث للدراسة في الخارج، فكتبوا اقتراحهم هذا، وأرسلوه إلى الملك عبدالعزيز رَحِمَهُ اللَّهُ بالبريد، الذي استدعاهم لاحقًا، وأبلغهم بتشكيل لجنة لدراسة اقتراحهم، وقد تشكلت اللجنة من الشيخ حافظ وهبة مساعد نائب جلالة الملك آنذاك، والسيد صالح شطا نائب رئيس مجلس الشورى، والشيخ صالح نصيف

عضو مجلس الشورى، إضافة إلى مقدمي التقرير الثلاثة، وقد وضعت هذه اللجنة السداسية خطوط الابتعاث الأولى، وعرضت تقريرها على الملك عبدالعزيز، فوافق على مشروع البعثات، وأمر بأن توفد البعثة السعودية فورًا إلى مصر، وأن ينضم إليها الشبان الثلاثة أصحاب الاقتراح، وقد قضى الأمر الملكي بإرسال 14 طالبًا للتخصص في التدريس والقضاء الشرعي والتعليم الفني والزراعة والطب، وقد رتب القرار نفقات البعثة من حيث مخصصات الأفراد ومراقب البعثة، واشترط أن يعمل المبتعث بعد تخرجه في المجال الذي تحدده له الحكومة.

ويؤكد أبو راس والديب[3] أن فكرة ابتعاث الطلاب كانت تراود الملك عبدالعزيز كلما أحس بحاجة الوطن إلى أفراد مؤهلين في أحد المجالات، ويمثلان لذلك بما حدث في مجال خدمة اللاسلكي التي نوقشت مع غيرها من الموضوعات في المؤتمر الذي عقد في الرياض عام (1348هـ) وما قام به الملك عبدالعزيز بعد ذلك من إرسال بعثة عاجلة إلى لندن من ثلاثة موظفين من بريد مكة المكرمة للتدرب في شركة ماركوني في تشيلمفورد بإنجلترا على إنشاء وإدارة شبكات الاتصالات اللاسلكية، وكذلك فقد قام رحمه الله بإرسال (10) طلاب من الحجاز لدراسة الطيران في إيطاليا عام (1354هـ).

مدرسة تحضير البعثات

لتنظيم عملية الابتعاث وإعداد المبتعثين، أنشئت عام (1355هـ) مدرسة تحضير البعثات، التي كان الغرض منها إعداد الطلبة الذين يرغبون الدراسة في الخارج، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات، وقد قامت هذه المدرسة بدور كبير في فتح آفاق الابتعاث بحيث أصبح العدد الغالب من طلبة البعثات من خريجيها، وظلت تؤدي دورها إلى أن قامت المدارس الثانوية بدورها بالإعداد للجامعات السعودية والأجنبية[4]، وقد استمرت أعداد المبتعثين بواسطة الدولة في الزيادة لتصل عام (1369هـ، 1950م) إلى (192) طالبًا، والجدول أعلاه يوضح الدول والجامعات التي درس فيها أولئك المبتعثون وتخصصاتهم العلمية في ذلك العام[5].

إحصائية أعداد المبتعثين للدراسة في الخارج عام 1369هـ (1950م):			
	الدولة والجامعة	العدد	التخصصات
مصر	الأزهر	28	الشريعة، أصول الدين، اللغة العربية، القسم العام
	فؤاد الأول (القاهرة حاليًا)	83	الطب، العلوم، الهندسة، الزراعة، الحقوق، الآداب، التجارة، الصيدلة، دار العلوم
	فاروق الأول وكلية فيكتوريا (الإسكندرية حاليًا)	23	الطب، الآداب، التجارة، الحقوق
	الكليات العسكرية	14	البوليس والحربية
	معهد مصر للطيران	14	الطيران
	مصلحة التليفونات بالقاهرة	10	الهاتف
	مصلحة المساحة بالقاهرة	2	المساحة
	كلية التجارة المتوسطة	2	التجارة المتوسطة
	الولايات المتحدة الأمريكية	16	الكيمياء، الجيولوجيا، الاقتصاد، المحاسبة، اللاسلكي، المخابرات، الأرصاد الجوية
	المجموع	192	

المصدر: المعجل والمعيقل (1422هـ) (البعثات التعليمية ودورها في خطط التنمية).

الابتعاث بعد إنشاء وزارة المعارف

مع إنشاء وزارة المعارف عام (1373هـ) (قبل وفاة الملك عبدالعزيز رَحِمَهُ اللَّهُ بعدة أشهر) التي كان أول وزير لها آنذاك الأمير: (الملك لاحقًا) فهد بن عبدالعزيز رَحِمَهُ اللَّهُ، تقدم التعليم خطوات سريعة للأمام، فأصبح السلم التعليمي مكتملًا بشموله التعليم الفني، وذلك «تمشيًا مع حركة التطوير في مختلف المجالات العلمية والصناعية والزراعية، وبذلك اتسع باب الابتعاث حتى شمل المتخرجين من المدارس والمعاهد الصناعية إلى بعض الدول الأوروبية»[6]، والجدول التالي يبين تطور أعداد الطلاب المبتعثين خلال الفترة من عام (1375هـ) إلى عام (1391هـ)[7].

ويُعزى سبب التفاوت والانخفاض في أعداد المبتعثين في بعض السنوات إلى افتتاح كليات وأقسام جديدة في جامعة الرياض (الملك سعود حاليًّا) وجامعة الملك عبدالعزيز، والجامعة الإسلامية، والكليات التابعة للإدارة العامة للكليات والمعاهد، وكلية البترول بالظهران) جامعة الملك فهد حاليًّا، إضافةً إلى اتجاه أعداد كبيرة من الخريجين للبعثات العسكرية أو للالتحاق بالكليات العسكرية التابعة لوزارتي الدفاع والداخلية[8].

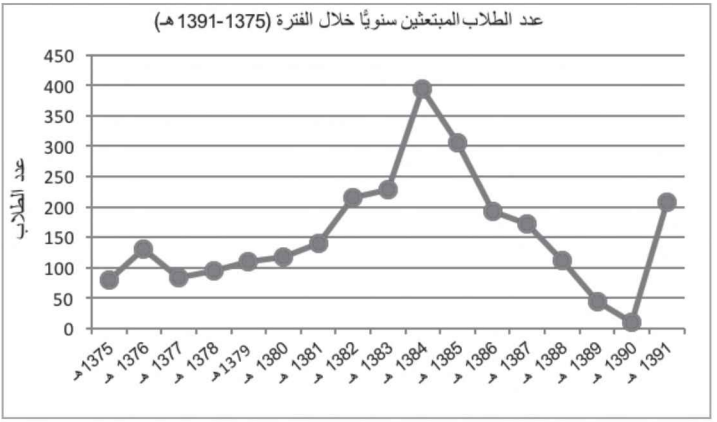

المصدر: النشرة التربوية (1392هـ) عدد 6.

الابتعاث في عصر الطفرة

في نهاية السبعينيات الميلادية)نهاية القرن الهجري الثالث عشر(، ومع الطفرة المالية الأولى التي شهدتها الدولة بسبب ارتفاع مداخيلها من النفط بدأت أعداد المبتعثين بالتزايد نحو وجهة جديدة، هي الولايات المتحدة الأمريكية، فتزايدت أعداد الطلاب المبتعثين سنويًّا من المئات إلى الآلاف، وتنوعت تخصصات المبتعثين ومراحلهم الدراسية، وعلى سبيل المثال، فقد بلغ إجمالي عدد المبتعثين في العام الدراسي (1398/1397هـ- 1978/1977م) (9096) مبتعثًا، (8216) طالبًا و(880) طالبة[9]، والجدول التالي يوضح تطور أعداد الطلاب السعوديين الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود الماضية[10]، ما يعطي صورة واضحة عن حجم برامج الابتعاث وارتباط التوسع فيها بموارد الدولة:

Source: Institute of International Education, Open Doors 2017

مراحل الابتعاث

قسم الداود[11] المراحل التي سارت عليها سياسة الابتعاث في المملكة العربية السعودية إلى ثلاث مراحل رئيسة:

المرحلة الأولى:

وفيها كان الابتعاث مقصورًا على الدول العربية والإسلامية ومع وجود تخصصات مختلفة إلا أن التركيز كان على تخصصات العلوم الشرعية واللغة العربية، واقتصر الابتعاث في هذه الفترة على مرحلة البكالوريوس، بسبب الحاجة الشديدة للقوى البشرية المتعلمة، وبسبب قلة مؤسسات التعليم العالي المحلية.

المرحلة الثانية:

وبدأت مع تطبيق خطة التنمية الخمسية الثانية عام (1395هـ، 1975م)، وفي هذه المرحلة تم التوسع في الابتعاث ليشمل أوروبا وأمريكا، إضافة إلى الدول العربية والإسلامية، وتوسع الابتعاث ليشمل مرحلة الماجستير لموظفي الدولة ولمرحلتي الماجستير والدكتوراه لمعيدي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى.

المرحلة الثالثة:

وفيها تم تنظيم الابتعاث وترشيده بشكل أكبر، ليقتصر على مراحل الدراسات العليا مع استمرار التوسع فيه للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ونتج عن هذه السياسة تناقص أعداد الطلاب المبتعثين في هذه المرحلة.

ويمكن إضافة مرحلة جديدة للابتعاث بدأت عام (1426هـ، 2005م) عندما قررت حكومة المملكة العربية السعودية التوسع في الابتعاث لجميع المراحل في التعليم العالي وفي التخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل حيث أُطلق برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، وتتميز هذه المرحلة بأن أصبح الابتعاث فيها يشمل عشرات الدول في مختلف أرجاء العالم، بدلًا من الاقتصار على دولٍ محددة، وتم التركيز في هذه المرحلة على التخصصات العلمية والتقنية الضرورية التي يحتاج إليها سوق العمل. وكذلك، فقد فتح

الباب من جديد للابتعاث لمرحلة البكالوريوس، إدراكًا لأهمية هذه المرحلة، وكونها المرحلة الأساس التي تبنى فيها معارف الطالب، وتتشكل فيها ثقافته العلمية التخصصية. وأخيرًا، فمن ميزات هذه المرحلة استخدام التطبيقات الإلكترونية، حيث يستطيع الطالب التقديم عبر شبكة الإنترنت ومتابعة طلبه عبر موقع وزارة التعليم العالي من دون حاجة للحضور الشخصي، وكذلك فإن الوزارة تقوم بتنفيذ الإجراءات، والمفاضلة بين الطلبات وإصدار القرارات المتعلقة بابتعاث الطلاب إلكترونيًّا، وسيتم تخصيص الفصل التالي للحديث عن هذه المرحلة الجديدة من الابتعاث.

ومن خلال التمعن في تاريخ الابتعاث في المملكة العربية السعودية ومراحله يمكن ملاحظة ارتباط الابتعاث للدراسة في الخارج بحجم الموارد المالية للدولة، ففي مرحلة تأسيس الدولة -حيث كانت الموارد شحيحة والإمكانات محدودة- كانت أعداد المبتعثين قليلة جدًّا، واستمرت بعد ذلك أعداد المبتعثين في الزيادة سنويًّا بشكل محدود حتى منتصف العقد الأخير من القرن الهجري السابق، وهي الفترة التي تضاعفت فيها أسعار النفط، وزادت مداخيل الدولة، حيث زادت أعداد المبتعثين بصورة كبيرة ومع بدء أسعار النفط في الانخفاض وتوافر التعليم العالي في المملكة في معظم التخصصات بدأت مرحلة ترشيد الابتعاث، الذي اقتصر على مراحل الدراسات العليا، واستمر الوضع نحو عقدين من الزمن حتى حدث

الانتعاش الاقتصادي - لذي تعيشه المملكة في الوقت الحالي- فعاد التوسع في الابتعاث لجميع المراحل في التعليم العالي، وفق أنظمة وشروط محددة، وفي تخصصات معينة يحتاج إليها الوطن، وهذا ما سوف نستعرضه في الفصل الثامن.

المراجع

1. آل الشيخ، عبدالعزيز بن عبدالله بن حسن (1412هـ). لمحات عن التعليم وبداياته في المملكة العربية السعودية. الرياض: شركة العبيكان للطباعة والنشر.
2. الأنصاري، عبدالقدوس (ربيع الأول، 1392هـ). قصة نشوء الابتعاث للخارج. المنهل، كما في النشرة التربوية، العدد السادس.
3. أبو راس، عبدالله سعيد، والديب، بدر الدين (1420هـ). الملك عبدالعزيز والتعليم. ط3. الرياض: دار نجول للإعلام.
4. المرجع السابق.
5. جريدة أم القرى، كما في المعجل، عبدالله بن إبراهيم والمعيقل، عبدالله بن سعود (1422هـ) البعثات التعليمية ودورها في خطط التنمية. بحث مقدم إلى ندوة (التعليم في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز: تطور وإنجاز). جامعة الملك خالد.
6. الفيصل، الأمير محمد بن عبدالله مدير عام البعثات والعلاقات الثقافية (ربيع الأول، 1392هـ). البعثات العلمية وأثرها في تطوير مجتمعنا المعاصر. النشرة التربوية، العدد السادس، ص18.
7. الجوادي، حسن مصطفى (ربيع الأول، 1392هـ). بعثاتنا عبر التاريخ. النشرة التربوية، العدد السادس، ص23-24.
8. المرجع السابق.
9. خياط، عابدية (1403هـ). دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية. جدة: دار البيان العربي.
10. The Institute of International Education. Open Doors 2017: International Students in the United States. Available online at: http://opendoors.iienetwork.org.
11. الداود، عبدالمحسن بن سعد (1416هـ). التعليم العالي في المملكة العربية السعودية (بداياته وتطوره). ط1. الرياض: دار أركان للنشر والتوزيع.